CCW/MSP/2010/SR.1

17 March 2011
Arabic
Original: English

اجتماع الأطـــراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينـــة يمكـــــن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف ٢٥ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس المؤقت: السيد **ساريفا**
(نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح)

الرئيس: السيد **غانيف** ..... (بلغاريا)

المحتويات

افتتاح الاجتماع

تأكيد تسمية رئيس الاجتماع

إقرار جدول الأعمال

تأكيد النظام الداخلي

تأكيد تسمية الأمين العام للاجتماع

تنظيم الأعمال بما في ذلك أعمال أي هيئة فرعية للاجتماع

انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع الآخرين

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

تبادل عام للآراء

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسـل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقـة* إلى وحـدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعـد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.10-63896 150311 170311

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

افتتاح الاجتماع

١- **الرئيس المؤقت** أعلن افتتاح اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لعام ٢٠١٠ بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة بصفته الوديع لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ولبروتوكولاتها.

تأكيد تسمية رئيس الاجتماع

٢- **الرئيس المؤقت** ذكّر بأن السفير غانشو غانيف، من بلغاريا، سُمي لتولي منصب رئيس اجتماع عام ٢٠١٠ أثناء اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٩ (CCW/MSP/2009/5، الفقرة ٤٤). وقال إنه إذا لم يكن ثمة اعتراض، فسيعتبر أن الاجتماع يود تأكيد التسمية.

٣- *وقد تقرر ذلك.*

٤- *وتولى السيد غانيف (بلغاريا) الرئاسة.*

إقرار جدول الأعمال (CCW/MSP/2010/1)

٥- **الرئيس** ذكّر بأن اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية لعام ٢٠٠٩ كان أقر جدول أعمال مؤقتاً لاجتماع عام ٢٠١٠ صدر في شكل وثيقة تحمل الرمز CCW/MSP/2010/1. وقال إنه سيعتبر أن الاجتماع يود إقرار جدول الأعمال المؤقت.

٦- *وقد تقرر ذلك.*

تأكيد النظام الداخلي (CCW/CONF/III/11)

٧- **الرئيس** ذكّر بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية اعتمد نظامه الداخلي؛ الذي يكاد يكون مطابقاً للنظام الداخلي للمؤتمر الاستعراضي الثاني والنظام الداخلي المنطبق على اجتماعات الأطراف السامية المتعاقدة المعقودة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩. غير أن بعض مواد النظام الداخلي لن تنطبق على الاجتماع الحالي بسبب قصر مدته. واقترح أن يتحلى المجتمعون بالحكمة وروح التعاون عند تفسير النظام الداخلي بدلاً من محاولة تعديله، طبقاً للممارسة المتبعة. وعلى هذا، قال إنه سيعتبر أن الاجتماع يود تأكيد النظام الداخلي وتطبيقه، مع تغيير ما يلزم تغييره.

٨- *وقد تقرر ذلك.*

تأكيد تسمية الأمين العام للاجتماع

٩- **الرئيس** أشار إلى المادة ١٤ من النظام الداخلي قائلاً إن الأمين العام للأمم المتحدة، طبقاً للممارسة المتبعة، سمى السيد بانتان نوغروهو من فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح ليتولى مهام الأمين العام للاجتماع. وقال إنه سيعتبر أن الاجتماع يود تعيين السيد نوغروهو في هذا المنصب.

١٠- *وقد تقرر ذلك.*

تنظيم الأعمال بما في ذلك أعمال أي هيئة فرعية للاجتماع (CCW/MSP/2010/2)

انتخاب أعضاء مكتب الاجتماع الآخرين

١١- **الرئيس** قال إنه لا يرى ما يقتضي إنشاء هيئات فرعية أو انتخاب مكتب عملاً بالمادة ١٠ من القانون الداخلي وإنما يعتزم، العمل، إذا اقتضت الضرورة، بالتشاور مع رئيسي المؤتمر السنوي الثاني عشر للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الثاني المعدل والمؤتمر الرابع للأطراف السامية المتعاقدة في البروتوكول الخامس، ورئيس فريق الخبراء الحكوميين ومنسقي المجموعات الإقليمية.

١٢- وأعطى، منتقلاً إلى برنامج العمل المؤقت (CCW/MSP/2010/2) نبذة عامة وجيزة عن بنود جدول الأعمال وعن الكيفية التي ينوي التعاطي بها معها. وأشار إلى أن الاجتماع ينبغي أن يستمع، أولاً، إلى تقرير شفوي من رئيس فريق الخبراء الحكوميين حتى يتسنى للوفود التي ترغب في التعليق على عمل الفريق أن تفعل ذلك وذلك في إطار البند الخاص بالتبادل العام للآراء. ثم يتناول الاجتماع بقية البنود الموضوعية. وأضاف أن برنامج العمل يتسم بالمرونة ويمكن تكييفه للتصدي لأي شواغل تثور. لذا، اعتبر أن الاجتماع يود إقرار طريقة تنظيم العمل المقترحة.

١٣- *وقد تقرر ذلك.*

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

١٤- **السيد ساريفا** (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح) تلا رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة.

١٥- وقال الأمين العام في رسالته إن الاتفاقية جزء لا يتجزأ من القانون الإنساني الدولي ومن الآلية العالمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وقد صُممت لتكون إطاراً يمكن فيه التصدي للشواغل الإنسانية بشأن الأسلحة التقليدية وهي، بالفعل، لا تزال تضطلع بدور حيوي. وأثنى على الأطراف للجهود التي تبذلها لضمان حماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية الرهيبة.

١٦- ورحب الأمين العام بالمناقشة المسهبة لمسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والتي دارت ذلك الأسبوع في مجلس الأمن الذي أعرب عن مخاوفه بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على النزاعات وأهاب بالفرقاء في النزاعات المسلحة أن تحمي السكان المدنيين طبقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي المنطبقة.

١٧- ومضى يقول إن الأطراف في الاتفاقية قد قررت قبل عامين التصدي لما للذخائر العنقودية من أثر مروّع على الجهود الإنسانية. وشجع الأطراف على أن تستهدي، في قيامها بذلك العمل، على الدوام بالمبادئ الإنسانية الأساسية التي تشكل القاعدة التي تقوم عليها الاتفاقية. ومن شأن ذلك أن يعزز إمكانات الاتفاقية بخصوص التصدي للمحنة الإنسانية التي يتعرض لها جميع ضحايا الذخائر العنقودية والنزاعات المسلحة. وأضاف أنه تم تحقيق نتائج هامة في إطار تنفيذ الاتفاقية منذ اعتمادها قبل ٣٠ عاماً. وذكر أنه يتطلع إلى تحقيق المزيد من التقدم في هذا الصدد في السنوات القادمة وتمنّى للاجتماع كل التوفيق.

النظر في تقرير فريق الخبراء الحكومي

١٨- السيد **دومينغو** (رئيس فريق الخبراء الحكومي)، ذكر، في معرض الإبلاغ شفوياً عن أعمال الفريق، بأن اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة، المعقود في عام ٢٠٠٩، قد أوعز إلى فريق الخبراء الحكومي أن يواصل مفاوضاته بهدف التصدي بشكل عاجل للآثار الإنسانية المترتبة على الذخائر العنقودية مع إيجاد توازن بين الاعتبارات العسكرية والاعتبارات الإنسانية وذلك على أساس النص الموحد الذي طرحه رئيس الفريق في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ ومع مراعاة الوثيقة (CCW/GCE/2009-II/2) وسائر الاقتراحات التي أبدتها الوفود. وقال إن الفريق عقد اجتماعات غير رسمية في الفترة ما بين ١٢ و١٦ نيسان/أبريل والفترة ما بين ٣٠ آب/أغسطس و٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛ كما دعا إلى إجراء مشاورات غير رسمية في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وعقد مشاورات ثنائية ومشاورات أخرى على مدى العام. وقد استعان الفريق، في اضطلاعه بأعماله، بخبراء بشأن القضايا ذات الصلة بالمفاوضات بمن فيهم رئيس اجتماعات الخبراء العسكريين والتقنيين، ومعاونو رئيس الفريق.

١٩- ومضى يقول إنه طبق، بصفته رئيساً، صيغة قوامها العمل الجماعي والشفافية وإدارة الوقت وعمل جاهداً لضمان مشاركة كل الوفود بهمّة. وقد عمم ثلاث صيغ لمشروع البروتوكول الخاص بالذخائر العنقودية - وترد أحدثها في الوثيقة CCW/GCE/2010-II/WP.2. وأضاف أن تلك الوثيقة تعكس تقديره للحالة الراهنة للمفاوضات وقد طرحت بناء على مبادرة منه لتنظر فيها الأطراف السامية المتعاقدة وتتخذ المزيد من الإجراءات بشأنها. وعلى الرغم من إحراز تقدم هام في هذا الصدد فإنه لا تزال هناك بضع قضايا أساسية يجب حلها قبل أن تنتهي المفاوضات إلى نتيجة موفقة. وختم قائلاً بأنه ممتن لكل الوفود على مشاركتها البناءة في العمل.

تبادل عام للأراء

٢٠- **السيد سبنس** (مجلس الاتحاد الأوروبي) قال، متحدثاً نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة كرواتيا وآيسلندا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا، إنه قد حدث في العام المنصرم عدد من التطورات الإيجابية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولئن حدث بعض التطورات، مثل عملية معاهدة الاتجار بالأسلحة ودخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ، خارج إطار التصدي لأسلحة تقليدية معنية؛ فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً التزاماً راسخاً بصون وتطوير اتفاقية الأسلحة التقليدية التي تشكل جزءاً أساسياً من القانون الإنساني الدولي، وتتيح منبراً فريداً للنقاش.

٢١- وأثنى على الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته وديع الاتفاقية وبروتوكولاتها، وعلى رؤساء المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة على ما بذلوه من جهود من أجل تحقيق هدف العالمية وتعهد باستمرار دعم الاتحاد الأوروبي لحظة العمل ذات الصلة، ورحب بالأطراف الجديدة في الاتفاقية وبروتوكولاتها ودعا كل الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى التصديق على الصكوك أو الانضمام إليها.

٢٢- واسترسل قائلاً إن برنامج الرعاية، الذي اضطلع بدور في الترويج للاتفاقية وبروتوكولاتها، تلقى تمويلاً هاماً من الاتحاد الأوروبي وعدة من دوله الأعضاء وينبغي لسائر الدول أن تسهم أيضاً في هذا المسعى. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ينتظر من المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية أن يقيم طرائق التنفيذ الأساسية للبرنامج وعملية تنفيذه، الشاملة بغية تعزيز فعاليته.

٢٣- وأعرب، مشدداً على أهمية امتثال كل الأطراف لأحكام الاتفاقية وبروتوكولاتها، عن ارتياحه للخطوات التي اتخذت بالفعل وذكر الأطراف بالتزامها بتقديم تقاريرها الوطنية بشأن الامتثال الوطني وذلك على أساس سنوي.

٢٤- ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزماً التزاماً راسخاً بحل المشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية وذلك بتقديم المساعدة العملية لضحايا تلك الأسلحة. ورحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في الآونة الأخيرة وبتنامي المصادقة عليها وأثنى على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لاستضافتها الاجتماع الأول للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأضاف بما أن بعض الدول ليست في موقف يمكنها بعد من أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية فإن الاتحاد الأوروبي يظل متقنعاً بأن إبرام اتفاق ملزم قانوناً، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ويراعي الجانبين الإنساني والعسكري من شأنه أن يحدث فارقاً هاماً. غير أن هذا الصك يجب أن يكون مكملاً لاتفاقية

الذخائر العنقودية وأن يكون متوافقاً معها. كما ينبغي أن يتضمن أحكاماً بشأن التعاون والمساعدة وأن يفرض حظراً فورياً على استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها ونقلها.

٢٥- واسترسل قائلاً إن الحاجة لا تزال ماسة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا الهامة مثل تعريف الذخائر العنقودية ونطاق حالات الحظر أو التقييد في المستقبل، والفترة الانتقالية والالتزامات بخصوص تكديس وتخزين وتدمير ونقل الذخائر العنقودية الأمر الذي يقتضي من جميع الوفود التحلي بالمرونة على الدوام.

٢٦- وأعرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكومي بشأن الذخائر العنقودية في عام ٢٠١٠. وأضاف أن الاجتماع ينبغي أن يتفق على تجديد ولاية الفريق حتى يتسنى له القيام بجملة أمور منها التفاوض على بروتوكول حول الذخائر العنقودية على غرار ما اقترحه. ورحب بالمقرر الذي اتخذه اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في عام ٢٠٠٩ بشأن إنشاء وحدة لدعم التنفيذ فيما يخص اتفاقية الأسلحة التقليدية، والجدير بالذكر أن تعزيز فرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح قد بدأ فعلاً يؤتي ثماره.

٢٧- وختم قائلاً إن الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للإسهام في المشاورات المتعلقة بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية والإسهام في نجاح المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في عام ٢٠١١.

٢٨- **السيد غوميز كاماتشو** (المكسيك) قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على الاتفاقية. وعليه فإنها تأسف لعدم التمكن من وضع صك قانوني ملزم، في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، يعالج الأثر الإنساني للذخائر العنقودية. وأضاف أن وفده قد أعرب، منذ الموافقة على ولاية فريق الخبراء الحكوميين بشأن التصدي للذخائر العنقودية، عن مخاوفه في ما يخص منح الأولوية للمصالح العسكرية على حساب المصالح الإنسانية عند بذله جهوده سعياً إلى تحقيق التوازن فيما بين تلك المصالح. ومن العسير الإقناع بالعمل على مواصلة استثمار الوقت والموارد فيما تبين بالفعل أنه مفاوضات مطولة وعقيمة وخاصة عندما لم يطرأ، على ما يبدو، أي تغيير على المواقف. وينبغي للأطراف السامية المتعاقدة أن تفكر في احتياجاتها والإمكانيات الحقيقية المتاحة للتوصل إلى اتفاق قبل تمديد ولاية الفريق، وهي تحتاج إلى أن تقرر ما إذا كانت المسألة تستحق أن تستغرق مدة زمنية مماثلة لما استغرقته في السنوات الماضية.

٢٩- ومضى قائلاً إن دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ يشكل مصدر افتخار وتقدير للمكسيك. وقد حظي الصك فعلاً بتوقيع ١٠٩ دول عليه وانضمام ٤٦ دولة إلى صفوف الأطراف فيه مما يمثل انجازاً بارزاً في تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. ويشكل كل من إعلان فيينتيان وخطة عمل فيينتيان اللذان تم اعتمادهما في الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، خريطة طريق الغرض منها إدخال تحسينات فورية بخصوص البلدان والمجموعات السكانية المتأثرة بتلك الأسلحة، وكذلك احتواء تنامي عدد الضحايا. وعليه

ينبغي للأطراف السامية المتعاقدة، التي لم تفعل ذلك بعد، أن تنظر في أن تصبح أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية لحماية الحياة الإنسانية.

٣٠- **السيد مايمسكول** (أوكرانيا) قال إن حكومته تدعم بقوة الأهداف المتوخاة من نظام اتفاقية الأسلحة التقليدية ورحب بالعمل الموضوعي الذي أنجزته الأفرقة واجتماعات الخبراء المنشأة بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها. كما إنها تؤيد تماماً الجهود المبذولة بهدف حل قضية الذخائر العنقودية في إطار القانون الإنساني الدولي. وإذا كانت الحكومة تعترف بالمشاكل الإنسانية الخطيرة الناجمة عن تلك الذخائر فإنها تعتبرها أسلحة شرعية وبالتالي فإنها تؤكد على ضرورة الموازنة بين الشواغل الإنسانية المتعلقة باستخدامها وبين ضرورات الأمن.

٣١- أما فيما يخص المادة ٤ من مشروع البروتوكول الخاص بالذخائر العنقودية، وهي تتصدى لفرض حالات حظر وقيود عامة، فإن طول الفترة الانتقالية وتمديدها مسألة ينبغي البت فيها على أساس الاحتياجات الحقيقية للدول بخصوص إدارة الذخائر العنقودية التي لا تفي بالمعايير المشار إليها في الفقرة ٢ من تلك المادة. ونظراً لعدم تمكن فريق الخبراء الحكوميين من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهم أحكام مشروع البروتوكول، ألا وهو متطلبات حظر استخدام وتكديس وصيانة الذخائر العنقودية، ينبغي تمديد ولاية الفريق حتى عام ٢٠١١ أملاً في أن يتم التمكن من الاتفاق على مشروع بروتوكول ويتم طرحه على اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة القادم لاعتماده. والجدير بالذكر، مع ذلك، أن التنفيذ الفعال للتدابير الملزمة الجديدة الرامية إلى حظر فئة كاملة من فئات الأسلحة يقتضي التطبيق الشامل لتلك التدابير كما يقتضي تعاوناً دولياً يركز على تحقيق نتائج.

٣٢- **السيد وانغ** كون (الصين) قال إن اتفاقية الأسلحة غير التقليدية وبروتوكولاتها قد حظيت، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، بقبول متزايد وأصبحت مطردة الفعالية فيما يخص التصدي للشواغل الإنسانية التي أثارتها بعض الأسلحة التقليدية. وأضاف أن الصين تدعم بقوة الاتفاقية بجميع جوانبها ووافقت على أن تتقيد بها وبجميع بروتوكولاتها.

٣٣- وقد واصلت حكومته، في عام ٢٠١٠، تعزيز إذكاء وعي الجمهور بالاتفاقية والمشاركة بهمة في المبادلات والتعاون على الصعيد الدولي. وقدمت، منذ عام ١٩٩٨، مساعدة لإزالة الألغام لأغراض إنسانية بأشكال مختلفة لقرابة ٤٠ بلداً في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك سري لانكا والسودان وأفغانستان في عام ٢٠١٠. وقدمت الصين مساعدات للضحايا للمرة الأولى في عام ٢٠١٠ في شكل دعم لإعادة إدماج الأشخاص المتأثرين بالألغام في بيرو وإثيوبيا وذلك في إطار الجهود التي تبذلها حكومته للمساعدة على بناء عالم خال من الألغام.

٣٤- وأضاف أن وفده يدعم عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن وضع بروتوكول جديد بخصوص الذخائر العنقودية. وتعكس آخر صيغة من النص الذي أعده رئيس الفريق درجة التوافق الكبير في الآراء الذي تم التوصل إليه حتى الآن كما أنها أوجدت توازناً بين

الاحتياجات العسكرية المشروعة وبين الشواغل الإنسانية. وينبغي للفريق أن يواصل المفاوضات استناداً إلى ذلك النص. ودعا كل الأطراف إلى العمل سوية من أجل التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

٣٥- **السيد سودا** (اليابان) قال إن الاتفاقية توفر أكثر المحافل المتعددة الأطراف ملاءمة وأنسبها للتعامل مع القضايا المتعلقة بتنظيم أو تقييد أو حظر الأسلحة التقييدية. وستواصل اليابان المشاركة بهمّة في الأنشطة المروجة لعالمية الاتفاقية ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وستسعى إلى استغلال جوانب التآزر مع سائر الاتفاقيات ذات الصلة المتعلقة بأنواع الأسلحة المماثلة، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٣٦- وأضاف أن من المخيب للآمال ألا يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن بروتوكول جديد لتقييد استخدام الذخائر العنقودية ضمن إطار اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية. وقال إن مشروع النص الحالي يتطلب زيادة التمحيص والمناقشة غير أن وفده يظل يأمل في إمكانية التوصل إلى اتفاق وهو يدعم مواصلة المفاوضات. ويجب إشراك الدول الكبرى التي تنتج وتمتلك الذخائر العنقودية في هذه العملية لأنه يستحيل، بدون اتخاذ تدابير ملموسة من جانبها، التخفيف من وطأة الشواغل الإنسانية التي تثيرها تلك الذخائر. وختم قائلاً إن من المأمول أن تؤدي المناقشات الدائرة في الاجتماع إلى اعتماد جدول أعمال مناسب للمؤتمر الاستعراضي القادم.

٣٧- **السيد أنطونوف** (الاتحاد الروسي) قال، مسلطاً الأضواء على أهمية اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية في ميداني نزع السلاح وتحديد الأسلحة والقانون الإنساني، إن تلك الاتفاقية ساعدت الأسرة الدولية على التعاطي مع أشد الأوضاع تعقيداً وذلك انطلاقاً من المبدأ الأساسي القائل بإيجاد توازن بين المصالح الدفاعية والمصالح الإنسانية. وينبغي أن تركز الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز الدور المنوط بها على إضفاء طابع العالمية على هذا الصك وبروتوكولاته وعلى الامتثال الكامل لأحكامها.

٣٨- وفي هذا الصدد، أضاف أن حكومته ترحب باعتماد خطة العمل الرامية إلى تعزيز عالمية الاتفاقية وقد أسهمت بنشاط في تنفيذها. ولا ينبغي أن تظل مصداقية الاتفاقية رهينة صياغة اتفاقات جديدة. فينبغي أن تخضع أي بروتوكولات جديدة تلحق بالاتفاقية لدراسة الخبراء وأن تستند إلى قرارات مقبولة بشكل عام.

٣٩- ومضى قائلاً إن وفده يثني على العمل المنجز من أجل الاجتماع ويتطلع إلى المشاركة في مداولاته بهمة وفي الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع. وأشار إلى أن فريق الخبراء الحكوميين يستحق الإشادة به للعمل الهام المنجز بشأن الذخائر العنقودية. ذلك أن تلك الأسلحة يمكن أن تشكل تهديداً إنسانياً خطيراً وخاصة عندما يتم استخدامها في انتهاك القانون الإنساني الدولي والتعليمات المنظمة لاستخدامها. وعلى العكس من

ذلك، فإن استخدامها على النحو الملائم والارتفاع بمستواها التقني من شأنهما الحد من المخاطر الإنسانية.

٤٠- واسترسل قائلاً إن حكومته ملتزمة بالمفاوضات بخصوص الذخائر العنقودية. والحقيقة أنها اتخذت قرارات صعبة بشأن عدد من القضايا الهامة وذلك من أجل التوصل إلى حلول معقولة مقبولة لدى جميع الأطراف وهي ترى في النص الذي طرحه رئيس الفريق أساساً للمزيد من العمل إلاّ أنها لديها تحفظات بشأن بعض الأحكام. فإذا كانت التدابير المقترحة فيما يتعلق بالارتقاء عسكرياً وتقنياً بمستوى الذخائر العنقودية وبظروف تخزينها وتدميرها ونقلها تستطيع التخفيف من العواقب الإنسانية المترتبة على تلك الأسلحة فإن قبول المقترحات المطروحة ستكون له آثار عسكرية وتقنية ومالية هامة بالنسبة إلى الاتحاد الروسي.

٤١- وأضاف أن كبار منتجي ومصدّري ومستخدمي الذخائر العنقودية يشاركون في المفاوضات الدائرة بشأن القضية داخل إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، الأمر الذي يعطي وزناً مختلفاً للقرارات المتخذة. وقال إن حكومته تحترم، بالطبع، المقررات والتدابير المتخذة في إطار المحافل الدولية الأخرى إلاّ أنها تنتظر اتباع أسلوب مماثل يحترم المفاوضات الدائرة في إطار اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية والحصائل المتمخضة عنها. وأضاف أن الإسقاط المنهجي للمعايير المتفق عليها في سائر المحافل على الاتفاقية أمر ليس له ما يبرّره بل يعود بنتائج عكسية.

٤٢- وعلى الرغم من النتائج التي تحققت فإن الآراء لا تزال مختلفة حول عدد من المسائل المبدئية التي تحول دون توصّل فريق الخبراء الحكوميين إلى حل وسط. والمهم في هذا الأمر إبداء الإرادة السياسية والمرونة والنظر بتمعّن في المصالح المشروعة لجميع الأطراف في الاتفاقية. أما فيما يخص مسألة مواصلة العمل على النسق ذاته أو التوقف وقفة لتقييم الوضع فإن حكومته مستعدة لإجراء محادثات جدّية في هذا الصدد.

٤٣- وأضاف أن موقف الاتحاد الروسي من الألغام غير الألغام المضادة للأفراد يظلّ على ما هو عليه. فهذه الأسلحة لا تشكل تهديداً، على الصعيد الإنساني يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة، وبذا فإن الموضوع لا يمثل أولوية.

٤٤- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا) قال إن كوبا تمتثل بصرامة للالتزامات التي تحملتها بموجب الاتفاقية وبروتوكولاتها والتي هي طرف فيها (البروتوكولات الأول والثاني والثالث). وأضاف أن مشاركتها بصفة مراقب في المشاورات الدائرة بموجب البروتوكول الثاني المعدّل والبروتوكول الخامس برهان على اهتمامها بالتطورات اللاحقة بموجب الاتفاقية ككل. وتعكف حكومته على النظر في إمكانية انضمام كوبا إلى البروتوكولين الرابع والخامس بغية تعزيز الجهود الرامية إلى إضفاء طابع العالمية.

٤٥- ومضى يقول إن كوبا تدعم الدعوة إلى نزع السلاح الكامل العام. غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله لضمان استتباب السلام والأمن الدوليين. فالعالم يواجه تهديداً

حقيقياً باندلاع حرب وربما تكون حرباً نووية غير أن الإنفاق العسكري لا ينفك يتعاظم في الوقت الذي يعاني فيه الملايين من آثار أضخم أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير. وقد حذّرت حركة عدم الانحياز مراراً وتكراراً من اختلال التوازن الهائل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فيما يخص صنع الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها ودعت البلدان الصناعية إلى الحدّ من إنتاج الأسلحة والاتجار بها. ومما يثير القلق أيضاً الاهتمام غير المتناسب الذي يولى في المحافل الدولية لبعض أنوع الأسلحة التقليدية مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على حساب الأنواع الأخرى مثل الأسلحة التقليدية المتطورة والتي لها آثار مدمّرة.

٤٦- واسترسل قائلاً إن حكومته تشاطر المخاوف الإنسانية المشروعة بشأن استعمال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد بشكل عشوائي وغير مسؤول، إلاّ أن أي تدابير يقصد بها التصدي للمشكلة يجب أيضاً أن تراعي حق الشعوب المشروع في الدفاع عن أنفسها وعن أراضيها كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولاحظ، في هذا الصدد، أن كوبا لم تصبح طرفاً في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لأنها ليست في موقف يمكّنها من التخلي عن استخدام تلك الأسلحة نظراً لاستمرار العداء والعدوان اللذين تعرضت لهما طوال خمسة عقود على يد إحدى الدّول العظمى ومع ذلك، فإن كوبا دأبت على دعم الجهود المبذولة للتخلص من الآثار الرهيبة للألغام المضادة للأفراد مع الحفاظ على التوازن الضروري بين المصالح الإنسانية والمصالح الأمنية، وشاركت على نحو بنّاء في المناقشات التي دارت في إطار اتفاقية حظر الأسلحة التقليدية، وقدّمت مقترحات ملموسة بغية ضمان مراعاة آراء البلدان النامية.

٤٧- وأضاف أن للذخائر العنقودية آثاراً عشوائية وتلحق أضراراً ضخمة بالمدنيين. وعليه فإن حكومته دعت مراراً وتكراراً إلى حظرها بشكل كامل. وقد كانت الجهود التفاوضية التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين جديرة بالإعجاب ولا بدّ من مواصلة العمل الذي جمع بين كبار منتجي ومستخدمي الذخائر العنقودية، كأداة لتنظيم واستخدام تلك الذخائر والحدّ منها.

٤٨- وقال إن المؤتمر الاستعراضي القادم سيكون فرصة سانحة لتحليل التقدم المحرز والتدابير الجماعية التي يتعيّن اتخاذها من أجل استتباب السلام والأمن الدوليين وصونهما. والمطلوب هو إرادة سياسية حقيقية واحترام أكبر لمبدأ التعايش السلمي والحق في حرية تقرير المصير.

٤٩- **السيد الهلالي** (المغرب) قال إن حماية المدنيين من الأسلحة التي لها آثار عشوائية أو التي تسبّب أضراراً وخيمة يجب أن تكون في صميم الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في العام القادم. وقد كشف الاختتام الناجح في الأسبوع الماضي للاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية عن تعاظم الوعي بضرورة الحفاظ على منظور إنساني في مجال تحديد الأسلحة.

٥٠- ومضى قائلاً إن فريق الخبراء الحكوميين شارف على إنهاء مهمته المتمثلة في التفاوض بشأن بروتوكول حول الذخائر العنقودية ويمكن حلّ الاختلافات المتبقية في الرأي بفضل الحوار وتضافر الجهود وعليه فإن وفده يدعم تمديد ولاية الفريق سنة أخرى ودعا الأطراف إلى إظهار المرونة والبراغماتية حتى يتسنى اعتماد بروتوكول سادس بشأن الذخائر العنقودية في المؤتمر الاستعراضي الرابع.

٥١- واسترسل قائلاً إن فعالية اتفاقية الأسلحة التقليدية تتوقف على عالميتها. وينبغي الاستمرار في تنفيذ خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الثالث لتحقيق ذلك الهدف، وينبغي للأطراف أن تضاعف جهودها لتعزيز العالمية وخاصة بتنظيم الحلقات الدراسية مثل الحلقة التي نظمها المغرب بالتعاون مع وحدة دعم التنفيذ لفائدة دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط غير الأطراف في الاتفاقية. وقد عملت الوحدة بدون كلل وينبغي للاجتماع أن ينظر في أمر دعم موظفيها الذين يحمّلون أعباءً لا طاقة لهم بها.

٥٢- **السيد راو** (الهند) قال إن بلده يعلق أهمية كبرى على برنامج الرعاية وخطة العمل الرامية إلى تعزيز عالمية الاتفاقية. كما أنه يرحب بالتقدم المحرز بشأن إنشاء آلية الامتثال. ولا ينبغي زيادة التأخر في تعزيز الدعم السكرتاري المقدم للاتفاقية وبروتوكولاتها بما في ذلك الدعم المقدم لفرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح.

٥٣- وأضاف أن البروتوكول الخامس سيقطع، بمجرّد تنفيذه من قبل قطاع عريض من الدول، شوطاً بعيداً نحو التخفيف من حدّة الشواغل الإنسانية المرتبطة بالمتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٤- ومضى يقول إن إبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية، بمشاركة عريضة من طائفة واسعة ذات صفة تمثيلية من الدول من شأنه أن يضيف عنصراً آخر إلى إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية وأن يكون له أثر هام على أرض الواقع. ولذا فإنه يرحّب بالتقدم المحرز في إطار المفاوضات حتى الآن.

٥٥- وقد برهنت الاتفاقية، وهي من صكوك القانون الإنساني الدولي الرئيسية، على طابعها الدينامي وذلك بضمان استجابتها في الوقت المناسب للتطورات التي تحدث في مجال تكنولوجيا الأسلحة وأساليب القتال. وذكر أنه يقدّر على نحو خاص إسهامات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية في عملية اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٥٦- **السيد هوفمان** (ألمانيا) رحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيّز التنفيذ في الآونة الأخيرة وهي صك وضع خارج إطار اتفاقية الأسلحة غير التقليدية. وقال إن وفده مقتنع الآن وأكثر من أي وقت مضى، وقد شجعه الاجتماع الأول للدول الأطراف المعقود في فيينتيان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بأن تحقيق تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح أمر ممكن. وهو لا يزال يؤمن إيماناً قوياً بعملية اتفاقية الأسلحة غير التقليدية بوصفها آلية أساسية

من الآليات المتعددة الأطراف تسهم بشكل فريد في حماية المدنيين في مواجهة النزاعات التي ما فتئ عنفها في ازدياد.

٥٧- ومن المؤسف أن الجهود الحثيثة التي لا تني للتفاوض بشأن مشروع بروتوكول يتعلق بالذخائر العنقودية لم تفلح في سدّ الهوّة بين الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية وبين الدول التي لا تزال تتمسك بحق استخدام تلك الأسلحة التي لها عواقب إنسانية غير مقبولة. ولم تحقق آخر مسودة للنص التوازن المطلوب بين الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات العسكرية ولن يكون إلاّ أثر ضئيل من الناحية الإنسانية على أرض الواقع. فقد سعت إلى حظر الذخائر التي يتجاوز عمرها ٣٠ عاماً وهي الذخائر التي انتهى عمرها الافتراضي بالفعل وإلى إضفاء المشروعية على الذخائر التي تمتلك ضمانة واحدة بغض النظر عن عمرها أو طابعها الذي لا يمكن الركون إليه وبصرف النظر عن عواقبها الإنسانية مهما كانت غير مقبولة. وأضاف أن الذخائر العنقودية لا تكاد تكون فعالة أو تتسم بالكفاءة حتى من منظور عسكري حيث إن مما لا ريب فيه أن الأضرار التبعية تتعارض مع الأهداف الاستراتيجية العسكرية. وقال إنه لا يمكنه أن يفهم كذلك لماذا تم تعريف الذخائر ذات صمامات التفجير الاستشعارية في النص كذخائر عنقودية بما أنها لا تنتشر على مساحة مستهدفة عريضة ولم تعرّف على هذا النحو في اتفاقية الذخائر العنقودية.

٥٨- ومضى يقول إن وفده يودّ أن يقترح وضع ولاية ملائمة لفريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١١. وبما أن هناك عدداً كبيراً جداً من القضايا التي لم تحلّ بعد فينبغي تركيز الموارد الشحيحة على جانب محدد يكون توافق الآراء بشأنه قريب المنال بما يمكّن من تحقيق أثر إنساني ملموس. ويعدّ الحظر الفوري الكامل لجميع عمليات نقل الذخائر العنقودية إحدى هذه القضايا، ومن شأن فرض حظر ما أن يحول دون نقل الذخائر العنقودية التي انقضت مدة صلاحيتها للاستعمال إلى مناطق الصراع لإلحاق أضرار لا يمكن القبول بها بأي حال من الناحية الإنسانية. وبمجرد التوصل إلى فرض حظر على عمليات النقل ينبغي مواصلة المفاوضات بخصوص المزيد من الأحكام البعيدة الأثر. واقترح صياغة ولاية الفريق لعام ٢٠١١ على النحو التالي: "يواصل فريق الخبراء الحكوميين إجراء مفاوضاته للتصدّي، على نحو الاستعجال، لما للذخائر العنقودية من أثر من الناحية الإنسانية، مع إيجاد توازن بين الاعتبارات العسكرية والاعتبارات الإنسانية عن طريق التفاوض بشأن حظر فوري على عمليات نقل كل الذخائر العنقودية كخطوة أولى". وإذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق ينبغي التفكير في وقف العملية التفاوضية لتمكين الدول من إعادة النظر في سياساتها الوطنية بشأن الذخائر العنقودية.

٥٩- **السيد خفوستوف** (بيلاروس) قال إن بلده استمر في الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها وفي الامتثال لالتزاماته فيما يتعلق بتقديم التقارير وينبغي لسائر الأطراف السامية المتعاقدة أن تحذو حذوه. وأضاف أن هناك جهوداً تبذل في بيلاروس لتحقيق الاتساق

بين التشريعات الداخلية وبين القانون الإنساني الدولي. وتم إنشاء آلية وطنية للتنفيذ بمشاركة ممثلين من هيئات الحكومة البيلاروسية ولجنة الصليب الأحمر الدولية؛ وتمت الموافقة على التعليمات ذات الصلة الموجهة للقوات المسلحة؛ ونظّمت حلقات دراسية وأنشطة للتوعية لفائدة الجيش والسكان المدنيين على حد سواء بدعم من لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٦٠- وأضاف قائلاً لقد انعقد مؤتمر دولي بشأن القانون الإنساني الدولي في بيلاروس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لفائدة الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة. وقد عانى شعب بيلاروس من عواقب العديد من النزاعات المسلحة وما تلك المبادرات إلاّ دليل على التزام هذا الشعب بالمثل الإنسانية العليا.

٦١- ومضى يقول إن اتفاقية الأسلحة التقليدية تتيح فرصة فريدة للحوار بين مالكي ومنتجي تلك الأسلحة وينبغي في إطار هذا الحوار الاستمرار في التصدي للشواغل الإنسانية المتصلة باستخدام الذخائر العنقودية. وأضاف أن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرز بشأن هذه القضية على مدى السنوات الثلاث الماضية.

٦٢- واسترسل قائلاً إنه ينبغي النظر في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز سلطة الاتفاقية تمهيداً لانعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع. وقد لاقى إنشاء وحدة دعم التنفيذ، في عام ٢٠٠٩، الكثير من الترحاب في ذلك الصدد وينبغي بذل المزيد من الجهود نحو تحقيق العالمية. وبيلاروس مستعدة للنهوض بدورها في هذا المجال. وأضاف أن عدد الأطراف في الاتفاقية بلغ ١١٣ طرفاً بعد مضي ما ينوف عن ٣٠ عاماً على إبرام ذلك الصك وهو عدد مخيّب للآمال كما أن وتيرة حالات الانضمام إلى البروتوكولات لا تبعث على الرضا. وعلاوة على ذلك، فإن من الأمور المثيرة للانشغال أن يظل العديد من كبار منتجي ومالكي الأسلحة خارج إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول التي لا تزال في الفترات اللاحقة للنزاعات تتصارع مع المشكلات التي تطرحها الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

٦٣- **السيد وولكوت** (أستراليا) قال إنه للتأكد من قدرة الاتفاقية فعلاً على حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المفرطة الضرر أو العشوائية الأثر فإنها يجب أن تظل قادرة على الاستجابة للتطورات التي تطرأ على القانون الإنساني الدولي بل وأن تكون على رأس تلك التطورات. كما أن هناك حاجة إلى الاستفادة من أوجه التآزر مع سائر الصكوك ذات الصلة.

٦٤- ورحّب بانضمام الدول الجديدة إلى الاتفاقية وبروتوكولاتها. غير أنه قال إنه يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق عالمية الاتفاقية. وقد قامت أستراليا بدورها في هذا الصدد وخاصة على الصعيد الإقليمي حيث ساعدت الدول على الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك. كما أسهمت أستراليا بقسط مالي وافر في برنامج الرعاية.

٦٥- ومضى يقول إن دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ في آب/أغسطس ٢٠١٠ كان إنجازاً هاماً. وقد دعمت أستراليا ذلك الصك بقوة إلاّ أنها تتفهم أن تكون بعض الدول، بما فيها كبار منتجي تلك الأسلحة، في موقف لا يسمح لها بعد بالانضمام إليه. وأضاف أن اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها انضم إليها عدد كبير من الأطراف بما يعود عليها بالفائدة كما أنها تحظى بمستوى عالٍ من الخبرة التقنية وعليه فإن أستراليا ستواصل دعم الجهود المبذولة حتى يصار إلى أن تتمكّن الدول غير الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية من التوصل، في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، إلى تحقيق حظر ذي مغزى على استخدام الذخائر العنقودية.

٦٦- وحتى ينص مشروع البروتوكول الخاص بالذخائر العنقودية على التوصل إلى نتيجة قوية على الصعيد الإنساني ودفع تطوير القانون الإنساني الدولي قدماً ينبغي له أن يتضمن كحدّ أدنى: فرض حالات حظر ذات مغزى تكون لها آثار فورية؛ والنص على أن تكون الفترات الانتقالية أقصر ما يمكن؛ والنص على تعهدات بتدمير المخزونات وإزالتها؛ وفرض حظر على عمليات النقل؛ ووضع تعاريف تتسق مع ما يرد في اتفاقية الذخائر العنقودية. ولا يجب السماح باستمرار المفاوضات إلى أجل غير مسمى بل ينبغي الانتهاء منها في المؤتمر الاستعراض الرابع.

٦٧- واسترسل قائلاً إن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد من المجالات التي لم تتناولها اتفاقية الأسلحة التقليدية. فهي تطرح، بحكم كونها غير قابلة للكشف وبحكم أنها تعمّر طويلاً، مخاطر إنسانية واضحة يمكن التصدي لها بفعالية بفضل إبرام بروتوكول يحكم استخدامها. وختم حديثه قائلاً إنه يود أن يشجع على تقديم أكبر قدر من الدعم للإعلان الخاص بالألغام المضادة للمركبات الذي أصدرته أستراليا و٢٢ من الدول الأخرى في ختام أعمال المؤتمر الاستعراضي الثالث.

٦٨- **السيد سونغ** سيونجونغ (جمهورية كوريا) قال إن الاتفاقية قد برهنت على قدرتها على الاستجابة للتطورات الطارئة في مجال تكنولوجيا الأسلحة وللتحديات التي تطرحها النزاعات المسلحة. وأضاف أن حكومته نفّذت بكل أمانة مبادئ وأحكام الاتفاقية وما زالت تذكر الوعي بالصك وبروتوكولاته في صفوف القوات المسلحة بتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية منتظمة وإصدار التعليمات ذات الصلة بشأن إدارة المتفجرات من مخلفات الحرب.

٦٩- وقد كان قصف كوريا الشمالية الاستفزازي لجزيرة يونبيونغ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تذكرة مؤلمة بما هو عليه الوضع الأمني الصعب للغاية الذي يسود شبه الجزيرة الكورية. وجاء ذلك الفعل المتعمّد والمقصود، الذي خلّف قتيلين من البحارة وقتيلين من المدنيين وأدّى إلى إصابة ١٦ من البحارة و٣ مدنيين انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة واتفاق الهدنة والبروتوكول الخاص بتنفيذ واحترام الفصل الثاني الخاص بعدم التعدّي والوارد في الاتفاق الأساسي بين الجنوب والشمال والمبرم في عام ١٩٩٢. وقد أعربت جمهورية

كوريا عن أسفها للقصف العشوائي للمدنيين وحثت كوريا الشمالية على وقف جميع الأنشطة التي تعرّض السلام والاستقرار في شبه الجزيرة والمنطقة المجاورة لها للخطر. وستردّ بكل عزم على أي استفزاز آخر من قبل كوريا الشمالية.

٧٠- ومضى يقول إن حكومته تظلّ، رغم الحقائق الأمنية الصارمة، ملتزمة بروح الاتفاقية والغرض الذي تتوخاه. وهي مقتنعة بأن المفاوضات التي دارت بشأن مشروع بروتوكول حول الذخائر العنقودية لم تكن عبثاً حتى لو لم يتم التوصل إلى نتيجة نهائية في هذا الصدد. وستواصل جمهورية كوريا المشاركة البنّاءة في المفاوضات المستقبلية وستقوم بدورها فيما يتعلق بالحدّ ممّا لتلك الذخائر من وطأة على الجانب الإنساني وذلك بتنفيذ سياستها الدفاعية بالمعايير الدولية ذات الصلة.

٧١- **السيد ستروهال** (النمسا) قال إن النمسا كانت من أوائل الدول التي حظرت الذخائر العنقودية على الصعيد الوطني وصدّقت على اتفاقية الذخائر العنقودية. وأضاف أن من دواعي فخره أن يعلن أيضاً أن النمسا قد انتهت الآن من تدمير مخزونها من تلك الأسلحة.

٧٢- ومضى قائلاً لقد برز، في السنوات الأخيرة، فهم تكاثر أعداد الذين يأخذون به للآثار العشوائية المترتبة على الذخائر العنقودية في حين كان الكثير من الدول في المؤتمر الاستعراضي السابق لا يزالون يعتبرون أن تلك الأسلحة شرعية ومقبولة. ومن دواعي الأسف أن الوقت لم يحن بعد لإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بوضع مشروع بروتوكول إذ اقتصرت بعض المقترحات على تهديدات بإدامة الضرر الحاصل عن طريق الاستمرار في استخدام الذخائر العنقودية. وأضاف أن هناك قيمة ما في مواصلة إجراء حوار بشأن هذه المسألة في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية إلاّ أنه يشاطر ما ذهب إليه ممثل ألمانيا من أنه ينبغي النظر في تكييف الولاية المسندة إلى فريق الخبراء الحكوميين أو تعليق المفاوضات. فلم تؤد أربع سنوات من المباحثات داخل الفريق إلاّ إلى إلقاء المزيد من الشكوك حول إيجاد حلّ ذي طابع إنساني حقيقي ويلقى القبول لدى الجميع. وفي الأثناء قال إنه يود أن يحث كل الأطراف السامية المتعاقدة على النظر في اعتماد وقف اختياري من جانب واحد لاستخدام وإنتاج ونقل الذخائر العنقودية.

٧٣- **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا) قال إن بلده يعلّق أهمية كبرى على عالمية الاتفاقية وبروتوكولاتها وتنفيذها على النحو الكامل. ويقوم انضمام جنوب أفريقيا إلى الصك وبروتوكولاتها الأربعة الأولى دليلاً على الالتزام بتعزيز استتباب السلام والأمن الدوليين، والتصدي لمعاناة المدنيين الناجمة عن النزاعات المسلحة وتنفيذ السياسات الإنسانية وسياسات تحديد الأسلحة. وأضاف أن من دواعي سروره أن يعلن عن قبول جنوب أفريقيا للتعديل المدخل على المادة ١ من الاتفاقية وعن مصادقة برلمانها على البروتوكول الخامس في الآونة الأخيرة.

٧٤- ومضى يقول إنه وإن كان يرحّب بالجهود الكبيرة التي بذلت على مدى عدة سنوات للتصدي للذخائر العنقودية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، فإنه يشعر بالقلق حيال عدم تحقيق تقدم بشأن التفاوض حول مشروع البروتوكول نظراً لعدم الاتفاق على قضايا مثل التعاريف وحالات الحظر والقيود والمهل الزمنية المحدّدة للإزالة.

٧٥- واستطرد يقول إن المقترح الذي قدّم في المرفق التقني الوارد في نص الرئيس المؤرخ في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (CCW/GGE/2010-II/WP.2) يمكن أن يؤثر على نحو إيجابي فوري وذلك بحظر استخدام ونقل وتخزين الذخائر العنقودية المنتجة قبل عام ١٩٨٠ وحظر الاحتفاظ بها. غير أن هناك شكوكاً لا تزال تساور وفده بخصوص المغزى الحقيقي للتدابير المقترحة وذلك بسبب قلة المعلومات والشفافية. كما أن فترات التأجيل، المنصوص عليها في المشاريع المتعاقبة والتي لا تخدم إلا غرضاً واحداً هو إضفاء الشرعية على الاستخدام العشوائي للذخائر العنقودية ولا تخدم غرض حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة وبعدها، من الأمور التي لا تزال تثير الانشغال.

٧٦- وأضاف أن وفده يدعم الاستمرار في إقامة حوار بشأن الذخائر العنقودية وتقييم التقدم المحرز حتى الآن. غير أن هناك بعض الشكوك التي تساوره بشأن الاستمرار في الأخذ بالنسق الحالي. كما أن هناك قضايا أخرى هامة تتطلب إيلاءها العناية لدى التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع ويجب أخذها بعين الاعتبار في برنامج العمل.

٧٧- **السيد سيراكوف** (فرنسا) قال إن حكومته ترى أن من المستصوب الاستمرار في متابعة المناقشات والمفاوضات، الرامية إلى تقييد استخدام ما يسمى الأسلحة "اللاإنسانية" وذلك في إطار الاتفاقية. وأضاف أن فرنسا ملتزمة تمام الالتزام بالتفاوض حول بروتوكول سادس بشأن الذخائر العنقودية واعتماده. وينبغي أن يكون ذلك البروتوكول متسقاً مع اتفاقية الذخائر العنقودية التي انضمت إليها فرنسا طرفاً فيها. وينبغي أن يكون لمشروع البروتوكول الخاص بالذخائر العنقودية آثار فورية وأن يحتوي أحكاماً عملية ومتينة ذات طابع إنساني سواء بسواء.

٧٨- ومضى يقول إن وفده يعتقد، استناداً إلى المناقشات الثنائية التي دارت مع كبرى الدول المنتجة، أن من الممكن الاتفاق على نص يحتوي على حظر استخدام فئة محددة من الأسلحة، مثل الأسلحة التي تم إنتاجها قبل عام ١٩٨٠، وحظر نقل فئة أخرى من الأسلحة ذات طابع أعم. ومما لا ريب فيه أن إبرام صك يحتوي على هذين النوعين من أنواع الحظر سيترتب عليه أثر لا يماري فيه أحد من الناحية الإنسانية وذلك بحظر استخدام ما يزيد على ٥٠ في المائة من الذخائر العنقودية في العالم. ومن شأن السماح بتطور البروتوكول عن طريق مرفق تقني يمكن تعديله أن يمكن من إرساء دعائم معايير طموحة باطراد على نحو تدريجي.

٧٩- واستطرد قائلاً إن وفده يحبذ تجديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين حتى يواصل المفاوضات حول وضع مشروع بروتوكول. ويمكن للولاية أن تحدد بأن على الفريق أن ينجز

عمله في الموعد المحدد قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام ٢٠١١ وإن كان ذلك بدون تحديد معالم البروتوكول المستقبلي. وأضاف أنه لا ينبغي أن يغيب عن بال كل الوفود أن الغرض المتوخى من المفاوضات هو إبرام بروتوكول تكون له آثار إنسانية ذات مغزى وينبغي أن تبرهن الوفود على تحليها بالمرونة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

٨٠- **السيد أويارسي يوراتشيك** (شيلي) قال إنه يود أن يؤكد مجدداً على التزام شيلي بالقانون الإنساني الدولي وبالهدف المتوخى من نزع السلاح العام الكامل. وأضاف أن اتفاقية الأسلحة غير التقليدية وبروتوكولاتها تضم مجموعة من المبادئ والمعايير والمبادئ التوجيهية يعد البعد الإنساني الطابع الأساسي فيها.

٨١- ومضى يقول إن شيلي ستساعد على ضمان تكامل واتساق مشروع البروتوكول الخاص بالذخائر العنقودية مع اتفاقية الذخائر العنقودية. والهدف المتوخى من إبرام "جيل جديد" من الصكوك هو وضع أساس فعال وعالمي وغير تمييزي يشمل ضمن عناصره حماية النفس البشرية والشفافية والمساعدة المتعددة الأطراف.

٨٢- وأضاف أن شيلي تعكف على صياغة مشروع قانون بشأن تقديم المساعدة لضحايا المتفجرات العسكرية والمشروع بمثابة نهج شامل حيال وفاء البلد بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة التقليدية واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية. ولا تزال شيلي بصدد المصادقة على هذا الصك الأخير.

٨٣- والتعاون والمساعدة هما أمران أساسيان لتنفيذ اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها وخاصة فيما يتعلق بإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم وتعزيز القدرات الوطنية. وأضاف أن شيلي قد وفرت، ضمن إمكانياتها، التدريب والمساعدة لمختلف البلدان في المنطقة التي تنتمي إليها ولتوفير حماية فعالة محددة الهدف للمدنيين على نحو مطرد فإن الحاجة ماسة كذلك إلى الدعم الذي تقدمه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة والأمانة. وينبغي إعادة التأكيد على هذا الأمر خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع المزمع عقده في عام ٢٠١١. وختم قائلاً إن من الأهمية بمكان الاستمرار في تحسين المنهجيات الخاصة بتقديم التقارير الوطنية والتي تسهم في تعزيز شفافية وشرعية وفعالية إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٨٤- **السيد بيلاإيث** (الأرجنتين) قال إن اتفاقية الأسلحة التقليدية تكفل، لاستنادها إلى قواعد راسخة من قواعد العرف الدولي والقانون الإنساني الدولي المتوقعة بمباشرة الأعمال القتالية، عدم تسبب الحقوق المشروعة للدول في الدفاع عن النفس في إلغاء مسؤولياتها والتزاماتها في المجال الإنساني. وعليه فإن تلك الاتفاقية عبارة عن صك دينامي يتطلب تعديلاً متواصلاً من أجل إيجاد التوازن الضروري بين تلك الاعتبارات.

٨٥- ومن دواعي الأسف أن فريق الخبراء الحكوميين لم يفلح، رغم الجهود التي بذلتها الأطراف السامية المتعاقدة وبعد حوالي أربع سنوات من المفاوضات، في إبرام مشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية. وأضاف أن حكومته ترى أن عملية أوسلو والمفاوضات التي أجريت داخل إطار الاتفاقية ينبغي أن تكون متتامة لا أن يلغي بعضها البعض الآخر. وتعكس آخر صيغة من مشروع البروتوكول، رغم أنها ليست نهائية، التقدم المحرز والتنازلات وحلول الوسط المقدمة من الجانبين. وقد أسهمت الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الذخائر العنقودية في تعزيز الاتفاقية. وعليه فإن وفده يحبذ تمديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين من أجل التفاوض على مشروع بروتوكول.

٨٦- ومن الضروري أيضاً مواصلة تعزيز عملية تنفيذ البروتوكولات الراهنة. حيث قدمت الأرجنتين تقريرها الوطني ودعمت آلية الامتثال التي أنشأها المؤتمر الاستعراضي الثالث.

٨٧- وأضاف قائلاً إن وفده دأب على دعم الجهود المبذولة لمعالجة قضية الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في إطار الاتفاقية حيث إنه يرى أن البروتوكول الثاني المعدل غير كاف لمعالجة المشكلات الإنسانية المتعلقة باستخدام تلك الأجهزة. وعليه فإنه يدعم المقترحات الرامية إلى إبرام صك ملزم قانوناً بشأن استخدام تلك الألغام وإنتاجها ونقلها.

٨٨- **السيد أكرم** (باكستان) قال إن اجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية الذي انعقد في عام ٢٠١٠ اكتسى أهمية خاصة حيث إنه يحدد طبيعة المؤتمر الاستعراضي الرابع المزمع عقده في عام ٢٠١١ مما يضع أسس الإجراءات التي ستتخذ مستقبلاً.

٨٩- وقد شاركت باكستان في اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٠ وأدلت بدلوها في إطار الجهود التي بذلت للتوصل إلى مشروع بروتوكول متوازن حول الذخائر العنقودية. وعلى الرغم من وجود اختلافات كبرى بين الأطراف حالت دون التوصل إلى مثل هذه النتيجة فإن وفده يظل متفائلاً حيال تكلل المفاوضات بالنجاح في المستقبل. وإذا كانت باكستان تعترف بالفائدة التكتيكية من استخدام الذخائر العنقودية ضد أهداف عسكرية وتعترف بشرعيتها فإنها لم تستخدم تلك الذخائر قط وستظل تعترض تمام الاعتراض على استخدامها ضد المدنيين. ولن يتحقق الهدف النهائي المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من سقوط ضحايا أبرياء إلا تقيُّد كبار مستخدمي ومنتجي الذخائر العنقودية ببروتوكول يعتمد بتوافق الآراء في إطار الاتفاقية. ومن شأن التوصل إلى حل وسط براغماتي أن يعزز القانون الإنساني الدولي بشكل كبير.

٩٠- ولتعزيز فعالية الاتفاقية هناك حاجة ماسة إلى بذل جهود متضافرة للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق عالمية البروتوكولات الراهنة وتعزيز تنفيذ أحكامها، وسيكون من المفيد تطوير آلية شاملة للامتثال بدون إثقال كاهل الأطراف السامية المتعاقدة بالمزيد من الأعباء في مجال تقديم التقارير.

٩١- وأضاف أن حكومته تعتقد أن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد إنما هي أسلحة دفاعية شرعية وأن الأحكام الراهنة الواردة في الاتفاقية وأحكام القانون الإنساني الدولي غير كافية للتصدي للمشكلات المتعلقة باستخدامها على نحو مسؤول.

٩٢- **السيدة كهانا** (الولايات المتحدة الأمريكية) قالت إن وفدها يظل ملتزماً تمام الالتزام بإبرام اتفاق ملزم بشأن الذخائر العنقودية داخل إطار الاتفاقية وذلك من أجل التخفيف من وطأة تلك الأسلحة على السكان المدنيين. وقد أحرز تقدم هام في السنة الماضية كما كانت الأطراف قاب قوسين أو أدنى من بلوغ نهاية موفقة لعملية تفاوضية اتسمت بالصعوبة. وقد حقق مشروع النص الذي أعده رئيس فريق الخبراء الحكوميين توازناً بين الفائدة العسكرية وبين الأهداف الإنسانية وسيؤدي، إذا ما انضم إليه كبار مستخدمي ومنتجي الذخائر العنقودية، عند دخوله حيز التنفيذ، إلى فرض حظر فوري على استخدام ونقل نسبة كبيرة من الذخائر العنقودية في العالم وهي، في الواقع، نسبة تفوق بكثير النسبة التي تحظرها في الوقت الحاضر اتفاقية الذخائر العنقودية.

٩٣- وأضافت أن وفدها يعترض بشدة على ما ذهبت إليه المنظمات غير الحكومية التي ترى، بالنظر إلى دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ في الآونة الأخيرة، أن المفاوضات ليست ضرورية. ذلك أن إبرام بروتوكول حول الذخائر العنقودية، يلحق باتفاقية الأسلحة التقليدية ويفرض اشتراطات ذات مغزى على حوالي ٩٠ في المائة من المخزونات في العالم التي تظل خارج إطار أوسلو، هو خطوة هامة إلى الأمام من المنظور الإنساني.

٩٤- ومضت تقول إن النص الذي طرحه الرئيس ينص على فرض حظر فوري على الذخائر العنقودية المنتجة قبل عام ١٩٨٠ ولكنه لا يشتمل على ضمانات. وسيشمل مثل هذا الحظر نسبة كبيرة من الأسلحة المشار إليها على أنها تنطوي على أكثر الاحتمالات فيما يتعلق بإحداث آثار غير مقبولة من الناحية الإنسانية مما سيضطر الولايات المتحدة إلى المبادرة فوراً إلى استبعاد ٥٠ في المائة من مخزوناتها من الذخائر العنقودية بشكل دائم وتدميرها في نهاية المطاف. بل ستشمل أحكام أخرى ستدخل حيز النفاذ بعد فترات تأجيل اختيارية، نسبة أكبر من ترسانتها. وعليه فإن مما يجافي الدقة القول بعدم تحقيق تقدم ذي بال في إطار المفاوضات أو أن ذلك المشروع، إذا تم الاتفاق عليه، لن يكون له أثر فوري ذي مغزى على أرض الواقع.

٩٥- وعلى الرغم من أن هناك مصاعب ستعترض طريقنا فإن هناك في الوقت الحاضر نصاً معروضاً على الأطراف يعكس بعض الشواغل التي ما زالت ماثلة على الجانبين. وستتطور المعايير التي يضمها ذلك النص على مر الزمن إذا ما تم الاتفاق على تغييرها. وأضافت أن النص يتضمن أيضاً استثناءات اعتبرتها دول شتى حاسمة الأهمية بعض تلك الاستثناءات حددتها دول أطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية والبعض الآخر كبرى الدول المستخدمة والمنتجة. ويجب على الأطراف الآن أن تمضي قدماً بحرص مع مراعاة الشواغل الحقيقية والجهود الصادقة لكل من الجانبين. وقالت إن هناك إمكانية للانتهاء من المفاوضات في عام ٢٠١١ وذلك بفضل استمرار التعاون والإرادة السياسية. وعليه فإنها تود أن تحث كل الدول

الحاضرة على دعم تمديد ولاية فريق الخبراء الحكوميين التفاوضية، بعد تحديثها لتتضمن إشارة إلى أحدث نص وضعه الرئيس، لمدة عام آخر. وينبغي تفادي إطالة النقاش حول تغيير محتوى الولاية والانتقال عوضاً عن ذلك إلى اتباع نهج من شأنه أن يدفع بالعملية إلى الأمام على نحو يحقق الكفاءة وفي إطار التعاون.

٩٦- **السيدة أليشاوسسكييني** (ليتوانيا) قالت إن الوقت حان للانتهاء من المفاوضات الدائرة في إطار فريق الخبراء الحكوميين وذلك باعتماد صك قوي ملزم قانوناً يحظر الذخائر العنقودية التي تسببت في إلحاق أضرار لا يمكن قبولها بالسكان المدنيين.

٩٧- ورحبت بانعقاد الاجتماع الأول للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الذخائر العنقودية. وقال إن ليتوانيا تمر الآن بالمراحل النهائية للمصادقة على ذلك الصك وتأمل أن تنضم إلى زمرة أكبر بكثير من الدول الأطراف في الاجتماع الثاني المزمع عقده في لبنان في عام ٢٠١١. وذكرت أن حكومتها اعترفت، في الوقت ذاته، بأن ما يزيد على ثلثي الذخائر العنقودية في العالم لا يخضع لأحكام اتفاقية الذخائر العنقودية وأن هناك حاجة إلى التفاوض، في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية، حول صك تكميلي ومتوافق يتصدى للشواغل الإنسانية المترتبة على تلك الأسلحة وتكون جميع البلدان الكبرى المنتجة والمخزنة والمستخدمة للذخائر العنقودية أطرافاً فيه.

٩٨- ومضت تقول إذا كان مشروع البروتوكول الحالي يشكل أساساً جيداً تقوم عليه الأعمال في المستقبل فإن هناك حاجة إلى المزيد من المناقشة حول تعريف الذخائر العنقودية الوارد في المرفقات التقنية، ونطاق حالات الحظر وطول الفترات الانتقالية المشار إليها في المادة ٤.

٩٩- **السيد هاوغ** (النرويج) قال إنه لئن كان من الصعب أصلاً على مجموعة من الدول غير المتجانسة التوصل إلى توافق في الرأي حول القضايا المتعلقة بنزع السلاح إلا أن الغرض المتوخى من اتفاقية الأسلحة غير التقليدية هو التوصل إلى ذلك التوافق. وعلى الرغم من انقضاء خمس سنوات من المفاوضات والمداولات بشأن قضية الألغام غير الألغام المضادة للأفراد فإنه لم يتم إنجاز أي شيء. وأضاف أن حكومته تعتقد أن القضية قد تحل إذا تم الانطلاق من الحقائق على الأرض كما بينت ذلك منظمات الأمم المتحدة العاملة في الميدان والأطراف الفاعلة الأخرى في المجال الإنساني. وفيما يتعلق بمسألة أخرى، دعت حكومته إلى اتخاذ قرار بشأن إلزامية كل الأحكام الواردة في البروتوكول الخامس بالنسبة إلى جميع الأطراف السامية المتعاقدة وذلك لتعزيز ذلك الصك.

١٠٠- أما فيما يخص قضية الذخائر العنقودية، وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن تلك الذخائر تشكل تهديداً غير مقبول للمدنيين، فإن الأطراف لا يبدو أنها تقترب من الهدف المرسوم والمتمثل في التصدي على نحو عاجل لآثارها ذات الطابع الإنساني. ويتطلب قبول النص المقترح من قبل رئيس فريق الخبراء الحكوميين اعتماد الدول لصك ملزم قانوناً ينص على معايير أدنى فيما يخص القانون الإنساني الدولي من المعايير المبينة في البروتوكولات الإضافية الملحقة

باتفاقيات جنيف وما إلى ذلك من الصكوك. وأضاف أن نص الرئيس لا يعترف، أو يتصدى، فيما يبدو، للمشكلات الإنسانية على أرض الواقع أو يعطي ضمانات أمنية للدول. ولن يضع النص، كما هو الآن، حداً لاستخدام الذخائر العنقودية التي تنطوي على آثار ذات طابع إنساني لا يمكن قبولها بالنسبة إلى المدنيين وعليه فإن وفده لا يمكنه إقراره.

١٠١- ومضى يقول إن الخبراء العسكريين النرويجيين يرون أن فرض حظر على نقل الذخائر العنقودية المنتجة قبل عام ١٩٨٠ لن يكون له، تقريباً، أي أثر ذلك لأن معظم مخزونات تلك الأسلحة تم إنتاجه منذ مدة يسيرة. أما الأسلحة التي أنتجت قبل عام ١٩٨٠ فإنها في العادة تكون معدة للتدمير ولا تعتبر، إجمالاً، ذات فائدة من وجهة النظر العسكرية. وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الذخائر العنقودية المنتجة بعد تاريخ معين لا تثير شواغل إنسانية في الحالات التي تنتهك فيها مبادئ التناسب والتفريق بين المقاتلين وغير المقاتلين. وتحديد عام ١٩٨٠ كموعد نهائي لن يستقطب عدداً كبيراً من النظم والمخزونات الحالية كما أنه لن يحقق هدف إضفاء قيمة ما على القانون الإنساني الدولي الراهن.

١٠٢- ومن ناحية أخرى، فإن اعتماد الحظر على النقل، إذا استند إلى فهم مؤداه أن كل الذخائر العنقودية مشمولة بالحظر، من شأنه أن يضيف قيمة، بما لا ريب فيه. وفي هذا الصدد، لفت الانتباه إلى الاقتراح الذي تقدمت به المكسيك ونيوزيلندا والنرويج بالصيغة التي وردت في الوثيقة CCW/GGE/2008-V/CRP.17. وأضاف أن وفده يتطلع إلى مناقشة ذلك الاقتراح مع الدول المهتمة ومع غيرها.

١٠٣- واسترسل قائلاً إن دولاً كثيرة تشكك في مدى ملاءمة التمادي في إجراء مفاوضات حول مشروع بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية بالنسبة لاتفاقية الأسلحة التقليدية بالنظر إلى أن الباب مفتوح أمام الدول غير الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية لاعتماد تشريعات وطنية على غرار ذلك الصك في أي وقت كما فعل بعضها في واقع الأمر. وأضاف أنه على الرغم من أن وفده لم يوص بمد ولاية فريق الخبراء الحكوميين، إذا كانت ذلك رغبة الدول الأخرى، فإنه أوصى على الأقل بتحديد موعد نهائي لاختتام المفاوضات. وليس المطلوب، بالضرورة، إتاحة المزيد من الوقت بل المطلوب توافر الإرادة السياسية. وطبقاً لذلك، فإن طول دورات فريق الخبراء الحكوميين ينبغي ألا يتجاوز الأسبوعين بما في ذلك الوقت المخصص للعمل التحضيري لعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع. وقد يكون من المفيد أيضاً التصريح بأن الغرض من تمديد الولاية يتمثل في التصدي لمشكلة إنسانية معترف بها وذلك عن طريق التفاوض بشأن بروتوكول حول الذخائر العنقودية. وينبغي أن يكون الموعد النهائي لتلك الجهود موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠١١.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥